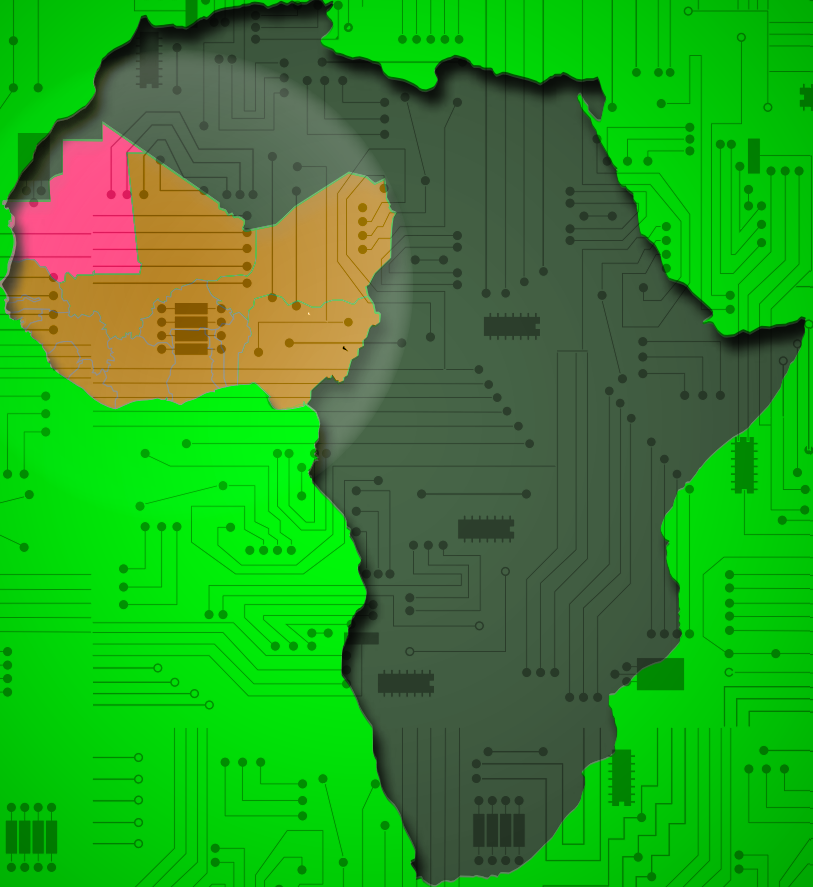




الإنتربول

دليل وائيس

منظومة المعلومات الشرطية لغرب أفريقيا



يمول هذا البرنامج من الاتحاد الأوروبي





المحتويات

5 منظومة المعلومات الشرطية وابيس لمنطقة غرب أفريقيا

- 5 ما هو سبب إنشاء منظومة المعلومات الشرطية وابيس لمنطقة غرب أفريقيا؟ ○
- 6 كيف تعمل منظومة وابيس الوطنية؟ ○
- 9 كيف تعمل منظومة وابيس الإقليمية؟ ○
- 10 كيف تعمل منظومة وابيس العالمية؟ ○

11 وضع برنامج وابيس حيّز التطبيق في بلدكم

- 11 تعيين جهة اتصال وحيدة وتشكيل لجنة وطنية معنيتين برنامج وابيس ○
- 13 المسائل اللوجستية ○
- 14 الشروط القانونية ○
- 15 الخطوات السبع التي يتعين اتخاذها لوضع منظومة وابيس حيّز التطبيق ○



منظومة المعلومات الشرطة وابيس لمنطقة غرب أفريقيا

ما هو سبب إنشاء منظومة المعلومات الشرطة وابيس لمنطقة غرب أفريقيا الكبرى؟

تتعرض منطقة غرب أفريقيا الكبرى، على غرار سائر المناطق في العالم، لتهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. والقائمون على منظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا، إذ يدركون تمام الإدراك أنه لا يمكن لأي استراتيجية شرطة أن تتغلب على هذه التهديدات في غياب تبادل فعال للمعلومات الشرطة، وافقوا على برنامج وابيس. ويرمي هذا البرنامج إلى نقل البيانات الشرطة التي تملكها حاليا أجهزة إنفاذ القانون في منطقة غرب أفريقيا الكبرى من الشكل الورقي - الذي يصعب اليوم الوصول إليه وتبادله على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي - إلى الشكل الرقمي، وجمعها في مركز واحد لتسهيل إدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينشئ البرنامج منظومة إقليمية للمعلومات الشرطة موجهة لمنطقة غرب أفريقيا، تتيح تبادل البيانات الشرطة فيما بين سلطات إنفاذ القانون في المنطقة وتيسر الوصول إليها. وأخيرا، يقوم البرنامج مقام بوابة عبور إلى البيانات الشرطة العالمية الموجودة لدى الإنترنت.

وتضم منظومة وابيس ثلاثة مستويات:

- **المستوى الوطني:** سترُكَّب في كل بلد منظومة إلكترونية مركزية للمعلومات الشرطة ترمي إلى تسهيل الحصول على المعلومات الشرطة من جميع أجهزة إنفاذ القانون الوطنية، وجمعها في مركز واحد وإدارتها وتبادلها وتحليلها؛

○ **المستوى الإقليمي:** ستُنصب منصة لتبادل المعلومات الشرطية بالوسائل الإلكترونية برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتيح لدول الجماعة الاقتصادية وموريتانيا تبادل البيانات الشرطية؛

○ **المستوى العالمي:** ستتمكن البلدان من تبادل البيانات الشرطية بالشكل الإلكتروني مع سائر أنحاء العالم عن طريق شبكة الإنترنت العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7.

وسيتيح إنشاء منظومة معلومات شرطية مشتركة بين جميع بلدان منطقة غرب أفريقيا الكبرى تبادل المعلومات الشرطية والوصول إليها في الوقت المناسب، مما يعزز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

المستوى العالمي

I-24/7



المستوى الإقليمي

WAPIS



بنن، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر،
كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا
بيساو، ليبيريا، النيجر، نيجيريا، مالي،
موريتانيا (مراقب)، السنغال،
سيراليون، توغو



كيف تعمل منظومة وابيس الوطنية؟

تتيح منظومة وابيس الوطنية لأجهزة إنفاذ القانون المخولة استحداث وإدارة وتبادل ملفات بشأن:

- قضايا جنائية ومخالفات؛
- أشخاص يُشتبه بارتكابهم جريمة أو جنحة، وكذلك ضحايا وشهود المخالفات؛
- إجراءات جنائية مرتبطة بجرائم/مشبوهين؛
- أسلحة وأغراض مستخدمة لارتكاب جرائم؛
- مركبات مسروقة ومركبات ذات صلة بجريمة؛
- وثائق هوية مسروقة ووثائق متعلقة بأشخاص ذوي صلة بجريمة.

وتقام منظومة وابيس الوطنية في مركز لجمع البيانات وتسجيلها (DACORE) يقع في مبنى أحد أجهزة الشرطة، ويستحسن أن يكون ذلك على مقربة من المكتب المركزي الوطني. ويضم هذا المركز أفرادا مخولين من أجهزة إنفاذ القانون الوطنية تتمثل مهمتهم في:

- تسجيل البيانات الشرطة؛
- التدقيق في البيانات؛
- التحقق من صلاحية البيانات الشرطة.

تضم منظومة وابيس قائمة جرائم تسمح لأفراد الشرطة باختيار نوع الجريمة المرتبط بها الشخص، من أبسطها إلى أكثرها خطورة.

ملاحظة هامة: لا يمكن تسجيل البيانات الشخصية كبيانات شرطة في منظومة وابيس إلا إذا كان هناك صلة مثبتة بين الشخص المعني والجريمة.

ولتعزيز فعالية المنظومة على الصعيد الوطني، لا بد من ربطها بالمقر التنفيذي لكل جهاز من أجهزة إنفاذ القانون وبأكبر عدد ممكن من المكاتب التابعة لهذا الجهاز في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المراكز الحدودية. ولكي تُعتبر المنظومة جاهزة للتشغيل الكامل، يجب أن تتيح:

- استحداثا منتظما للبيانات الشرطية بالشكل الإلكتروني وتبادلها على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛
- لموظفي أجهزة إنفاذ القانون أن يعرفوا على الفور ما إذا كان أحد الأشخاص مطلوبا على المستوى الوطني أو الإقليمي (عن طريق المنصة الإقليمية لتبادل البيانات) أو الدولي (عن طريق الإنترنت)؛
- لموظفي أجهزة إنفاذ القانون أن يحددوا بسرعة ما إذا تم الإبلاغ عن سرقة وثيقة هوية، أو مركبة أو سلاح ناري أو ما إذا كانت مرتبطة بجريمة؛
- للمحققين أن يحددوا الصلات التي تربط بين أشخاص ومركبات ووثائق هوية وأسلحة نارية وبين جريمة أو تحقيق ما.

والبيانات الشرطية بالشكل الورقي يصعب الوصول إليها وتبادلها على الرغم من قيمتها البالغة الأهمية. ولا بد بالتالي من رقمنتها للتمكن من إدراجها في منظومة وابيس الوطنية. ولهذا الغرض، من المقرر في إطار برنامج وابيس توفير مساحات ضوئية (سكانر) لأجهزة إنفاذ القانون الوطنية المختارة لتمكينها من مسح ملفاتها الورقية ضوئيا وتسجيل بيانات بالغة الأهمية في منظومة وابيس الوطنية توخيا لتقصّيتها بسرعة وسهولة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتيح نقل البيانات الشرطية من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي تفادي ضياعها العرضي أو إتلافها المتعمد.

وتسهم بصمات الأصابع إلى حد بعيد في تحديد هوية الجناة. ويصح ذلك أكثر ما يصح في غرب أفريقيا حيث سجلات الحالة المدنية ووثائق الهوية قليلة التطور. ومن الضروري بالتالي، بموازاة وضع منظومة وابيس الوطنية قيد الاستخدام، التفكير في نصب منظومة تبين آلي لبصمات الأصابع (AFIS) في كل بلد مشارك في البرنامج.

”سيتمكن موظف جهاز إنفاذ القانون، من خلال الاتصال بمركز جمع البيانات وتسجيلها في بلده، من معرفة ما إذا كان الشخص الذي تم القبض عليه في الشارع أو على الحدود خطيرا أو يحمل وثيقة هوية احتيالية أو يقود سيارة مسروقة أو مطلوباً من قبل بلد ما.“

كيف تعمل منظومة وابيس الإقليمية؟

سيتعاون الإنتربول مع السلطات الوطنية والإقليمية لاستحداث منصة إقليمية لتبادل المعلومات الشرطة موجهة لدول الجماعة الاقتصادية وموريتانيا وبرعاية الجماعة الاقتصادية.

وستتيح هذه المنصة تبادل البيانات الشرطة بشكل فوري بين بلدان المنطقة ولا سيما بشأن الأشخاص والمركبات ووثائق الهوية. وسيتيح ذلك لأفراد الشرطة في مركز جمع البيانات وتسجيلها أو في الميدان أن:

- يعرفوا على الفور ما إذا كان أحد الأشخاص مطلوباً في بلد آخر؛
- يحددوا بسرعة ما إذا تم الإبلاغ عن سرقة وثيقة هوية أو مركبة أو سلاح ناري أو إذا كانت أجهزة الشرطة في بلد آخر تربطها بجريمة.

وسيفضي تعزيز تبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة كافة والوصول إليها بشكل أفضل إلى توثيق التعاون الشرطي في منطقة الجماعة الاقتصادية والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب.

والإحصاءات الناتجة عن استخدام المنظومة ستمكّن الجماعة الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، من وضع تحليل استراتيجي للاتجاهات الجنائية التي تؤثر في المنطقة، ومساعدة الدول الأعضاء في كل من الجماعة الاقتصادية ومنظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا على وضع استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الجريمة.

كيف تعمل منظومة واييس العالمية؟

في مواجهة التدويل المتزايد للجريمة والإرهاب، تتزايد احتمالات مشاركة أشخاص من خارج الجماعة الاقتصادية والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جرائم ارتكبت فيهما، وارتباط أشخاص ينتمون إليهما بجرائم ارتكبت في مناطق أخرى من العالم.

وتتمثل مهمة الإنترنت في تسهيل تبادل البيانات الشرطية على الصعيد العالمي. وستكون كل منظومة وطنية من نوع واييس موصولة بالمكتب المركزي الوطني للإنترنت في البلد المعني لتبادل البيانات الوطنية المأذون بها، على الصعيد العالمي، عبر منظومة I-24/7، والسماح بتقصي قواعد بيانات الإنترنت مباشرة انطلاقاً من مركز جمع البيانات وتسجيلها في البلد وجميع المراكز الموصولة بمنظومة واييس، بما في ذلك المراكز الحدودية.

ولمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بفعالية، لا بد من تعزيز الصلة الميدانية بين أجهزة إنفاذ القانون والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والمجموعة الخماسية وبقية دول العالم عن طريق الإنترنت. وفي الواقع، إن إدماج بلدان منطقة غرب أفريقيا الكبرى في عملية تبادل البيانات الشرطة على الصعيد العالمي عبر الإنترنت بشكل أفضل سيسهم في تعزيز فهم اتجاهات الجريمة العالمية ووضع استراتيجيات مكافحة أكثر فعالية.

وضع برنامج وابيس حيز التطبيق في بلدكم

تعيين جهة اتصال وحيدة وتشكيل لجنة وطنية معنيتين برنامج وابيس

يتطلب تنفيذ برنامج وابيس التزاما صارما من قبل البلدان المشاركة.

وتنص المرحلة الأولى على تعيين جهة اتصال معنية بالبرنامج، وخبيرين أحدهما تقني والآخر قانوني. ومن الناحية المثالية، ستمكن جهة الاتصال التي يُستحسن اختيارها من بين المستخدمين النهائيين من قبيل الشرطة القضائية المشاركة في البرنامج مع مستوى عال من المسؤولية، من:

1. تنسيق الجهود الوطنية على نحو فعال لتنفيذ برنامج وابيس بالتعاون مع جميع أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج؛
2. تيسير عمل موظفي الإنترنت في البلد المعني.

وسيعنى الخبير التقني بالإشراف على الجوانب التقنية لمنظومة وابيس على الصعيد الوطني وإدارتها. أما الخبير القانوني، فسيُكَلَّف، في ضوء كفاءاته القوية في القانون الجنائي الوطني، ومن الناحية المثالية في حماية البيانات أيضا، بالمسائل القانونية المتعلقة بدمج منظومة وابيس في بلده، وكذلك بالتطورات المعيارية التي قد تنجم عن ذلك.

ويجب على كل بلد أيضا تشكيل لجنة وطنية معنية ببرنامج وابيس. وتقوم هذه اللجنة، التي تُشكَّل تحت إشراف المدير العام لأحد أجهزة إنفاذ القانون المشاركة، بالإشراف على تنفيذ برنامج وابيس في البلد المعني. وستناط بها المسؤوليات التالية

- ضمان التعاون الفعال فيما بين أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج؛
- اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن موقع وإدارة وتكوين وأهداف مركز جمع البيانات وتسجيلها في البلد المعني (عدد البيانات المسجلة، والموظفون المدربون، وغير ذلك)؛
- العمل على سنِّ واعتماد التشريعات المناسبة فيما يتعلق بمركز جمع البيانات وتسجيلها، ومعاملة البيانات الشخصية من قبل أجهزة إنفاذ القانون.

- وستتشكل اللجنة الوطنية المعنية ببرنامج وابيس بشكل عام من:
- المدير العام لأحد أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج؛
 - جهة الاتصال المعنية ببرنامج وابيس؛
 - ممثلين رفيعي المستوى من جميع أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج؛

- قاض من وزارة العدل (و/أو الخبير القانوني)؛
- الخبير التقني (و/أو مدير المعلوماتية في مركز جمع البيانات وتسجيلها)؛
- رئيس المكتب المركزي الوطني للإنترنت.

المسائل اللوجستية

- من المتوقع أيضاً أن تدعم البلدان المشاركة في البرنامج عملية وضعه حيّز التطبيق، من خلال:
- توفير مكان للمكاتب المعنية برقمنة الملفات الورقية الموجودة في مراكز أجهزة إنفاذ القانون المشاركة؛
 - توفير مكان لعقد اجتماعات اللجنة الوطنية المعنية ببرنامج وابيس؛
 - توفير مكتب مخصص لمركز جمع البيانات وتسجيلها؛
 - تعيين أفراد جميع أجهزة إنفاذ القانون الوطنية المشاركة الذين سيدربون على قاعدة البيانات ويعملون داخل مركز جمع البيانات وتسجيلها أو في مراكز متصلة بمنظومة وابيس؛
 - والحرص على إعفاء جميع الأجهزة والمعدات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر، التي يتم توفيرها في إطار برنامج وابيس، من الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد.

الشروط القانونية

تحتوي منظومة المعلومات الشرطية على بيانات حساسة، بما في ذلك بيانات شخصية، ولذا يجب أن تندرج في إطار قانوني مناسب.

ويجب على البلدان أن تتصرف، في سياق استخدامها لمنظومة وابيس، وفقا للنصوص التالية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

○ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

○ ميثاق الأمم المتحدة؛

○ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ويجب أيضا على الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أن تعمل وفقا لما يلي:

○ معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبروتوكولاتها

الإضافية.

○ الصك الإضافي للجماعة الاقتصادية 10/01/SA.1/A المتعلق بحماية البيانات الشخصية.

الذي ينص على أن تقوم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بما يلي:

○ تحديد فترة ملائمة للاحتفاظ بالبيانات التي تتم معاملتها؛

○ تشكيل هيئة لحماية البيانات؛

○ تسجيل منظومة وابيس رسميا لدى هيئة حماية البيانات.

ويتعين على البلدان المشاركة، بصفقتها بلدانا أعضاء في الإنترنت، أن تمتثل لنظام الإنترنت لمعاملة البيانات.

الخطوات السبع التي يتعين اتخاذها لوضع منظومة وابيس حيز التطبيق

1. تعيين جهة اتصال وخبيرين أحدهما تقني والآخر قانوني
2. تشكيل لجنة وطنية معنية ببرنامج وابيس
3. دراسة واستحداث إطار قانوني ملائم
4. تسهيل استيراد المعدات بدون رسوم جمركية
5. توفير المباني والمكاتب
6. تعيين موظفين يهتمون خصيصا بالمنظومة
7. ضمان استدامة المنظومة





الإنتربول برنامج وابيس

infoWAPIS-SIPAO@interpol.int
www.interpol.int

يمول هذا البرنامج
من الاتحاد الأوروبي



تحذير

لا يعكس محتوى هذا الدليل الموقف الرسمي
للإتحاد الأوروبي. ومسؤولية المعلومات والآراء
الواردة فيه تقع على عاتق مؤلفه/ مؤلفيه حصراً.